جدلية التراث الثقافي والإقليم

منصوري محمد (طالب دكتوراه- قصر الثقافة مفدي زكريا – الجزائر)

ملخص:

يتناول هذا البحث التراث الثقافي الجزائري، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 حيث تعرضتُ إلى ظروف إعداده من طرف الدولة الجزائرية وما يحمله من تثمين فيما يتعلق بالترابط الثقافي الذي يعتبر القاسم المشترك للوحدة الوطنية وأحد حتميات وضروريات الدفاع عن الأمن الإقليمي ثم التراث الثقافي في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ثم التقسيمات الكبرى لفضاءات البرمجة الإقليمية التي هي عبارة عن تسع (09) فضاءات، وكل فضاء يتضمن مجموعة من الولايات وأهداف هذا المخطط والعقبات التي تعترضه.

Abstract:

This research deals with the Algerian cultural heritage, and the national plan for the creation of the province prospects in 2030 where she was to set it up by the Algerian state and the magnitude of the valuation in respect of cultural interdependence which is the common denominator of national unity and a imperatives and necessities of defense for regional security conditions, and cultural heritage in the light of the national plan for the creation of the region, then the major divisions of the spaces of regional programming, which is a nine (09) spaces, each space includes a set of States and the objectives of the scheme and the obstacles encountered.

مقـدمـة :

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وسط العالم القديم، وكونها نقطة التقاء الحضارات كما أن تركيز القوى المحتلة على تصوير الأمر للفرد الجزائري بأنه بلا جذور تربطه بتاريخه الغني وحضارته السخية فتركيز علماء التاريخ والأثار المرتبطون بمفاهيم الإحتلال في بحوثهم حول تاريخ الجزائر على العهد الروماني مع إهمال لأثاره الإسلامية لإقناع الجزائريين بأن أصولهم أوربية في الماضي والحاضر، وأن الفتح الإسلامي ما هو الاّ إحتلالا عربيا، كل هذا قابلته الدولة الجزائرية غداة الإستقلال بتصحيح كل المفاهيم الخاطئة، والعودة إلى التاريخ

والأثار بإعتبار أن علم التاريخ بمثابة العمود الفقري لعلم الأثار ومختلف المكتسبات المادية والفكرية، وبهذا يتشكل التراث الذي هو الشاهد الأساسي على مجمل الحياة والنشاطات الفكرية للإنسان، كما يشكل شهادة حقيقية ملموسة لذاكرته التاريخية.

كما أصبحت للتراث تعريفات كثيرة، ومتعددة بتعدد المجالات التي يستعمل فيها، فيقال التراث الثقافي والتراث المعماري، والتراث الشعبي والتراث الإسلامي، والممتلكات الثقافية الحضارية .

ولا يكتمل الحديث عن التراث إلا بالإهتمام به، وحفظه وصيانته عن طريق التشريعات والخطط والبرامج، لأن الحفاظ عليه مسؤولية عامة .

كما أصبح الإهتمام بالتراث في صميم رسالة المؤسسات الثقافية، والبيئية، والمحلية والدولية، على اعتبار أن التراث هو سجل علاقة البشرية بالعالم، وبالإنجازات والإكتشافات الأثرية، وقد تأكد لهذه المؤسسات والهيئات، أن هناك أخطارا تهدد اليوم قسما كبيرا من هذا التراث في البلدان النامية لأسباب عديدة منها عملية التحديث والتنمية كما أن معدل فقدان هذا التراث آخذ في الإزدياد، لذلك فإن الحفاظ السليم عليه ينبغي أن يستند إلى تقويم سليم له، وإلى اتخاذ اجراءات مناسبة، وهو ما بادرت به الدولة الجزائرية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، والذي شرع في تطبيقه منذ سنة 2011 بعد أن تدعم بإطار قانوني عام 2010 من أجل تحقيق التنمية المتكافئة والمستدامة في كل مناطق الوطن.

تعريف التراث الثقافي:

التراث في اللغة من الفعل ورَث، وفي لسان العرب: الوِرْثُ والوَرْثُ والإرثُ والوِراث ُ والتُّرَاثُ معنى واحد، والوِرْثُ والتُّرَاثُ والميراث: ما وُرِثَ، وقيل الوِرْثُ والميراث في المال والإرثُ في الحسب، والتُّرَاثُ: ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدل من الواو وفي القرآن الكريم وردت كلمة تراث في بعض الآيات منها قوله تعالى:(**وَتَاكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَّمًّا**) وهو ما يخلفه الميت من مال فيورث عنه، وفي سورة النمل قال تعالى:(**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ**) قال ابن كثير: أي ورثه في النبوة والملك .

واصطلاحا: التراث له مدلول واسع، فهو يحمل مجمل القيم التاريخية والفكرية والجمالية،والفنية والإجتماعية والإقتصادية، توضح هذه القيم العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة، والعلاقة بين الإنسان ومحيطه في المراحل التاريخية من جهة ثانية من أجل توصيلها

وتوريثها للأجيال المستقبلية، كما يعني أيضا قيما متوارثة عالية تعيش في محيطها، وهي دائمة لا تلتزم بمعيار التقدم ولا الإنهيار .

ويرى الأستاذ محمد الطاهر فضلاء بأن تراثنا هو ميراثنا عن الأباء والأجداد، ويشمل الثقافة والآداب والقيم والفنون، والصناعات ومختلف الإنتاجات الأخرى المادية والمعنوية، ومن هنا فإن تراثنا الحضاري والثقافي والمادي متنوع وثري وغني إضافة إلى التراث التاريخي والديني ، وعموما لا يمكن لأي أمة أن تنفصل عن ماضيها وتاريخها، لأن التاريخ والتراث والثقافة والأصالة يمثلون المخزون الرمزي، والنظام الفكري، فالحديث عن التراث هو حتما الحديث عن الذات التي تمثل الهوية.

كما أورد المشرع الجزائري تعريفا للتراث الثقافي، وذلك في نص المادة الثانية(2) من قانون حماية التراث الثقافي كما يلي « يعد تراثا ثقافيا للأمة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقدة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا».

أقسام التراث الثقافي : له ثلاثة أقسام

-1 **التراث المادي الثابت:** مثل بقايا المدن التاريخية، والعمائر الدينية والمعالم المعمارية والتحصينات العسكرية والمنشآت المائية والزراعية والمدافن ونحوها .

كما حددته اتفاقية حماية التراث الثقافي الطبيعي سنة 1972 ووصفته بالمعالم الطبيعية المؤلفة من التشكيلات الفيزيائية أو البيولوجية، أو مجموعات من التشكيلات التي لها قيمة عالية واستثنائية من وجهة النظر الجمالية أو العلمية ومنها المحميات الطبيعية والتشكيلات الرسوبية، وقد ورد تحديد الممتلكات الثقافية الثابتة في قانون حماية التراث الجزائري في نص المادة الثامنة (08): « أنها جميع المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمجموعات الحضرية أو الريفية».

-2**التراث المادي المنقول:**وهو التراث الملموس والمتمثل في المسكوكات، المنسوجات والمخطوطات، والأدوات المتعلقة بالحرف والصناعات التقليدية، والأواني الفخارية والمعدنية والخشبية وأنواع النباتات والحيوانات ونماذج من المعادن والأدوات الفلاحية والأسلحة

والآلات الموسيقية والصناعات الحجرية والموازين، وغيرها من العناصر ذات الفائدة الثقافية والعلمية والتوثيقية ومختلف القطع الأثرية المتحفية.

-3**التراث غير المادي:** وهو تراث غير ملموس وعرفه المشرع الجزائري بأنه:» مجموعة معارف، أو تصورات اجتماعية، أو معرفة، أو مهارة، أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للارتباط بالهوية الثقافية، ويحوزها شخص أو مجموعة أشخاص».

ويتعلق الأمر بالميادين الآتية على الخصوص : علم الموسيقى العريقة، والأغاني التقليدية والشعبية والأناشيد، والألحان، والمسرح، وفن الرقص والإيقاعات الحركية، والاحتفالات الدينية، وفنون الطبخ، والتعابير الأدبية الشفوية، والقصص التاريخية، والحكايات، والحكم، والأساطير، والألغاز والأمثال، والأقوال المأثورة والمواعظ، والألعاب التقليدية ، واللهجات ومختلف العلوم الدينية والطبيعية وفنون الأدب.

أهمية التراث الثقافي :

ليست المحافظة على التراث الثقافي مطلبا سياحيا كما يعتقد البعض، ولكنها في المقام الأول محاولة للمحافظة على مابناه الأجداد والآباء لتكون بمثابة الدعم والأساس لما يبني عليه الأبناء مستقبلهم.

كما يعتبر التراث الثقافي مصدرا للذاكرة الجماعية، أو أداة الدراسة التاريخية والعلمية لحضارة الإنسان وشخصيته، والتعرف على محيطه السياسي والإقتصادي والإطلاع على بيئته الثقافية والإجتماعية ومادام التراث الثقافي يحمل في طياته كل هذه القيم والعناصر الأساسية للهوية الثقافية فيجب التأكيد على أنه القاسم المشترك بين الماضي والحاضر والمستقبل، كما يجب أن يُصان وفقا لخصوصياته لأن حماية وصيانة شواهد الماضي أصبحت طرفا أساسيا في كل تنمية متوازنة للجميع.

كما يلعب التراث دورا هاما في تاريخ الأمم، لأنه السجل الحي والكتاب المفتوح الذي يمكن من خلاله التعرف على حياة الشعوب وعاداتها وعلاقاتها وسياساتها وثقافتها ويسمح أيضا بفهم التاريخ الطويل لعلاقة المجتمعات البشرية بمحيطها .

ونظر اللأهمية القصوى للتراث بدأت مسؤولية حمايته من المخاطر بوضع برامج متمثلة في تهيئة المحيط بمرافق خدماتية عمومية مثل بناء السدود وشق الطرقات واستصلاحات حضارية وزراعية

من خلال القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وقانون رقم 10-02 المؤرخ في 2010/06/29 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .

التنمية المستدامة في الجزائر:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة نموا ديمغرافيا متواصلا انجر عنه في المقابل تطور عمراني سريع يتمثل في اتساع مساحات عمرانية، فعمدت الدولة إلى بناء هياكلها التنظيمية وإعادة التوازن بين قطاعاتها، وأول خطوة قامت بها وضع آليات مؤسساتية وقانونية ومالية داخلية تنظيمية لضمان دمج البيئة والتنمية والتراث منها قانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة حيث جاء فيه تعريف التنمية المستدامة كمايلي: « نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة»

كما أن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود، وهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت تهدد الأجيال بسبب قيم وأخلاقيات تؤصل في النفس أهمية التقدم الإقتصادي والإثراء المادي على حساب الإستغلال السليم لموارد الطبيعة.

تعتبر التنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الإقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل .

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، ويهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في إطار قدرة الإستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة .

كما أدى المأزق التنموي خلال العقود الأخيرة إلى إجراء مراجعات فكرية لمجموع الأطروحات النظرية السائدة، وأدرك العالم أن التنمية الحالية لم تعد مستديمة، وارتبط نمط الحياة الإستهلاكي المنبثق بأزمات بيئية تتمثل في فقدان التنوع البيئي، وتقلص المساحات الخضراء والغابات، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض ونفاذ المواد الغير متجددة، أدى ذلك إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة، فالبيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية بل غاية في حد ذاتها.

تعريف الإقليم:

كما يعني أيضا منطقة، ناحية، جهة، وهو مساحة جغرافية تشتمل على عناصر تعطي لها نوعا من التجانس والإنسجام، وتتصدر»العناصر التراثية والثقافية» و»الإقتصادية « المحددة لطبيعة العلاقات الإجتماعية، وخصائص المنطقة أو الإقليم تبدو أكثر وضوحا في مركزه، وتضعف تدريجيا في هوامشه وأصقاعه النائية.

أما التحديد البشري، فيتمثل في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية، وهي حدود قسمت سطح الأرض إلى دول متميزة في الغالب، وقد تنقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مقاطعات أو محافظات، وقد تتفق الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية أو تقاربها أو لا تتفق، لذلك من المراعى عند تخطيط حدود إقليم ما أن يتجانس السكان في وحدة واحدة تجمعهم خصائص مشتركة وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن قد تشذ هذه القاعدة في كثير من الأحيان عن النمط السكاني السائد، وقد ترجع لأسباب تتعلق بالنقل والمواصلات.

وللحدود البشرية أهمية كبيرة في حياة الشعوب، لانها تحدد حركة السكان واتجاه نموهم وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، بالإضافة إلى أنها تحدد النطاقات التي تمارس فيها الحكومة سلطاتها .

كما عرف المشرع الجزائري الإقليم كما يلي:» هو الأساس والبوتقة التي تتم فيها الأنشطة وحياة المواطنين، كما أن تهيئة الإقليم تعني عدم إهمال الدولة لأي إقليم وتركه عرضة للمصادفة، لأن كل فضاء هو جزء من التراب الوطني، فهو مثل الإنسان لا يمكن أن يكون بدون جذور، وعلى الصعيد المحلي، يتعين خلق الشروط التي تمكن الإنسان من العمل والعيش في المنطقة التي يرغب فيها مع إعادة خلق الروابط مع الإقليم، كما أن الإقليم الوطني هو مزيج بين معطيات ميدانية وامتدادات للتاريخ».

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

يعتبر هذا المخطط الذي يعد الأول من نوعه منذ تحقيق الاستقلال الوطني «صحوة هامة» لاستعادة البعد الاقليمي في الجزائر بحيث يلم بمعظم النشاطات القطاعية لتوحيد التطور الوطني لآفاق 2030 من أجل تنمية مستدامة، وقامت بإعداده لجنة قطاعية شكلت من طرف وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والتي تضم أيضا خبراء وطنيين وأجانب .

وقد جاء هذا المخطط لتدارك الفجوة والنقائص والاختلالات التي يعاني منها الاقليم حيث أن الجزائر عرفت منذ بداية الاستقلال الوطني «غياب سياسة وطنية في مجال تهيئة الاقليم وكل المحاولات التي سبقت هذا المخطط لم تكن واقعية وعانت من غياب السلطة والأموال والأدوات والتصور، إلا أنه بعد إجراء معاينة ميدانية وجرد في هذا المجال تبين جليا أن الاقليم الجزائري متباين ويعاني من إختلالات كبرى وفوارق خطيرة بسبب وجود موارد طبيعية محدودة تعرف منحنى تنازلي في مقابل ساكنة تتوسع وتعرف منحنى تصاعدي.

ويشمل هذا المخطط الوطني لتهيئة الاقليم كل القطاعات الوزارية والمجالات الحيوية التي من شأنها تحقيق تنمية مستدامة من بينها وزارة الفلاحة والصناعة والنقل والطاقة والمياه والسياحة والبيئة وقطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة.

ويطمح هذا المخطط إلى تحقيق الإزدهار والإنصاف» ويتشكل من 17 مجلدا ويتفرع إلى 20 برنامج عمل إقليمي. وألزم الوزارات بتحضير 20 مخططا قطاعيا يشمل المالية والسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات والجامعات والري .

التراث الثقافي والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

كما جاء في هذا المخطط ولأول مرة ذكر عنصر الهوية والإقليم والذي يعتبر عملية «تثمين التراث الثقافي المادي وغيرالمادي، القاسم المشترك للوحدة الوطنية، وأحد حتميات وضروريات الدفاع والأمن الإقليمي «

وهذا الإعتراف الصريح هو عبارة عن رؤية مسبقة تخص التخطيط السياسي والإستراتيجي للتراث الثقافي الذي لا يرتكز فقط على القيم الثقافية والتاريخية والفنية والجمالية وإنما ينطبق على مدار الإقليم والهوية.

فالتراث والإقليم يساهمان في الإعلان عن إعادة بناء الهوية الجزائرية التي تترجم من خلال الحجة الإقليمية، من خلال وضع شبكة دائمة للأماكن الرمزية والتراثية وفق تصور جزائري، حيث أنه من المعلوم، ما تم البحث فيه واكتشافه سابقا من معالم تراثية كان وفق مخطط استعماري، لا يمت للهوية الوطنية بصلة .

كما أن الدفاع والأمن الثقافيين للإقليم لا يتمان إلاّ بالمرور عبر تحديد العناصر ذات الصلة التي تمهد لإعادة مختلف المخططات التوجيهية لتطوير وتهيئة الإقليم، والتي ينبغي

أن تتضمن هي الأخرى المحددات والمراجع الثقافية للإقليم التي تؤمن وتضمن الحماية والمحافظة على الهوية الوطنية .

فمن خلال المخططات الإستشرافية لتهيئة الإقليم آفاق 2030، لا يتعلق الأمر بإعطاء صورة للإقليم الجزائري فحسب، وإنما بإعادة الصورة للإقليم الجزائري بإعادة بناء واسترداد التاريخ والذاكرة، من خلال إبراز الخصوصيات المادية واللامادية الكامنة وراء القيم الروحية والوجدانية والرمزية والتاريخية التي تساهم في هويتنا ومعتقداتنا والتي تحقق التوازن مابين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا .

وهذا من أجل « حماية وتثمين التراث الثقافي الوطني ضمن استراتيجية عامة لتهيئة وتنمية الإقليم»

وترتكز المنظومة التراثية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم على فكرتين أساسيتين هما أن يبرز التنظيم والتوازن المساحي للمنظومة التراثية الاختلاف ما بين تهيئة الفضاء الجغرافي الذي ينطبق في الواقع على التقسيم الإداري والإنتاج المستمر للإقليم الذي يتم من طرف الأشخاص الحاملين للهوية والتماسك الاجتماعي .

مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية :

لقد بيّن الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 أن 63 % من السكان يتجمعون في الشمال على مساحة 4 % من التراب الوطني، ويتموقع 28 % من السكان في الهضاب العليا على مساحة 9 % من الإقليم، في حين لا تستقبل مناطق الجنوب التي تشكل %87 من المساحة الإجمالية للبلاد إلاّ 9 % من السكان وهذه الإختلالات مكلفة بالنسبة للمجموعة الوطنية، ومصدر توترات بالنسبة للموارد الطبيعية.

وعليه فإن تفعيل هذا التصور الجديد، يمر بالضرورة من خلال إعادة التكوين الإقليمي لأشغال ونشاطات التثمين، التي تتكيف مع التقسيمات الكبرى على نحو تسعة (09) فضاءات للبرمجة الإقليمية المنصوص عليها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وهي :

على مستوى التل :

-**1** فضاءات البرمجة الإقليمية شمال –وسط، وتتضمن عشر (10) ولايات هي : الجزائر، البليدة بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، عين الدفلى .

2 - فضاءات البرمجة الإقليمية شمال – شرق، وتتضمن ثماني (08) ولايات وهي : عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف، قالمة .

-**3** فضاءات البرمجة الإقليمية شمال -غرب، وتضم سبع (07) ولايات هي : وهران، تلمسان ومستغانم، عين تيموشنت، غليزان، سيدي بلعباس، معسكر .

على مستوى الهضاب العليا :

4 - فضاءات البرمجة الإقليمية «الهضاب العليا وسط « وتتضمن ثلاث (03) ولايات هي : الجلفة، الأغواط، المسيلة .

5 - فضاءات البرمجة الإقليمية « الهضاب العليا -شرق «، وتتضمن ست (06) ولايات وهي : سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي، تبسة .

6 - فضاءات البرمجة الإقليمية « الهضاب العليا – غرب، وتتضمن خمس (05) ولايات هي : تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة، البيض .

على مستوى الجنوب :

7 - فضاءات البرمجة الإقليمية « جنوب غرب» وتتضمن ثلاث (03) ولايات وهي : بشار، تيندوف، أدرار .

8 - فضاءات البرمجة الإقليمية «جنوب شرق « وتتضمن أربع (04) ولايات : غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة .

9 - فضاءات البرمجة الإقليمية « الجنوب الكبير» وتضم ولايتي (02) : تامنغست وإليزي.

ولا يتعلق الأمر بمقارنة أو مفاضلة بين الأقاليم بل بضمان تنميتها بطريقة منسجمة، بما يتناسب وطاقة التحمل لدى الأوساط الطبيعية دون أن تتدهور.

خريطة فضاءات البرمجة الإقليمية

عن : قانون رقم 10-02 المؤرخ في2010/06/29 المتضمن المصادقة

على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

أهداف المحافظة على التراث الثقافي في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

- بناء إقليم مستدام، وإعطاء أهمية دائمة للعلاقة بين التنمية وأعباء البيئة من أجل ضمان ديمومة رأس المال الطبيعي والثقافي، قصد نقله للأجيال القادمة ضمن سياسة الدولة التي بدأت في إنتهاجها خلال العشرين سنة القادمة .

- هذا المخطط لايعني إهمال هذه الأقاليم، وتركها للمصادفة، فكل جزء من التراب الوطني يمثل أحد عناصر الثروة الوطنية، ولكل منها الحق في التطور والإزدهار وهذا في إطار استيراتيجية شاملة

- إن الحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه مبني على جوهر هوية الإقليم، وليس فقط على شكله الفضائي.

- فبإتخاذ الهوية والإقليم كعنصرين محددين للمخطط التوجيهي للمناطق الأثرية

والتاريخية فإن قطاع الثقافة قد وضع خارطة أولويات من أجل حماية وتثمين التراث الثقافي وأهم هذه الأولويات :

* أصناف التراث الثقافي التي لم يتم حمايتها ولا تثمينها بصفة مقبولة (مواقع ماقبل التاريخ، القصبات، القصور، قرى تقليدية) .

* المناطق الصحراوية التي لم تخضع أصلا لأي نظام حماية .

* كبريات مواقع المقاومة الشعبية.

* تراث مشترك (قرطاجي، روماني، وندالي، بيزنطي، إسلامي، عثماني، استعماري) حيث يتم ربط أعمال الحماية والمحافظة بمفهوم يراعي توازن أصناف التراث الثقافي الوطني (مواقع، نصب، محميات أثرية، مراكز تاريخية، حظائر ثقافية).

* تنفيذ مسار إجمالي ومترابط، ينطلق بالجرد مرورا بالتصنيف والإسترجاع وينتهي بالتثمين مع المحافظة على القيم الثقافية وصونها.

- تنمية قطاع اقتصادي ثقافي مرتبط مباشرة بتثمين التراث الثقافي .

- تعزيز جاذبية وشهرة الإقليم، وتطوير السياحة والترفيه .

- جرد وتصنيف الممتلكات الثقافية المنقولة وغير المنقولة .

- بنك معلومات للتراث الثقافي غير المادي .

- ترميم واعادة الإعتبار للمراكز التاريخية (القصبات، القصور، القرى التقليدية).

- تمثل برامج العمل الإقليمي المتسم بالتكامل، والذي يدعو إلى: الديمومة وإعادة التوازن، والجاذبية، والإنصاف الإقليمي، وهي الأوجه الأربعة لإستراتيجية تهيئة وتنمية الجزائر في آفاق 2030.

- إن أمة لا تعتمد في الإنطلاق على قوى المستقبل، تنتهي بعدم الإنتماء إلى هذا المستقبل : إذ أن كل إقليم يحمل مشروعا مستقبليا لا يمكن أن يتعرض للإندثار .

- توازن الإقليم الوطني من خلال تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب لكبح التنمية الفوضوية للساحل وعصرنة الإقتصاد.

- خلق توازن بين مناطق الساحل، ومناطق الهضاب العليا (إنشاء المدن الجديدة مثل بوينان وبوغزول) بل وأيضا التوازن بين الريف والمدينة، والتوازن المستدام للإقليم.

- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها بإستهداف تخفيف الضغوط على الساحل، والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.

- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل إستقرار سكانها

- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية .

- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية، وحفظها للأجيال القادمة

- حماية التراث التاريخي، والثقافي وترميمه وتثمينه، وحماية التراث الأثري المائي .

- حماية التراث الإيكولوجي (البيئي) الوطني وتنميته .

- يحدد هذا المخطط مبادئ وأعمال التنظيم الفضائي المتعلقة بالفضاءات الطبيعية، والمساحات المحمية، ومناطق التراث التاريخي والثقافي، كما يأخذ في الحسبان الخصوصيات المميزة لكل إقليم

- الإستغلال الأفضل للموارد المحلية بتطوير الصناعة التقليدية والسياحة والأنشطة الترفيهية التي تلائم الإقتصاد الجبلي .

الضروريات الثمانية للدفاع عن الإقليم وأمنه

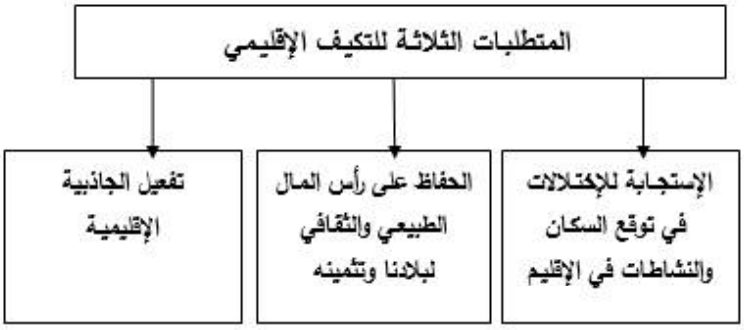

العقبات (العوائق) :

- من الزاوية الإجتماعية هناك فوارق كامنة بين الفئات الإجتماعية والإقليمية (المناطق

الريفية والحضرية، الهضاب العليا، الساحل، الجبل، السهوب) إنها مشاكل مجتمع برمته، تمر حلولها عبر سياسة تقوم على الإنصاف والتضامن .

- هناك مسار انتقال تاريخي : ظهور اختلالات بين النخب التي تتجه نحو النواة الجديدة الناجمة عن الإنفتاح والعولمة بين أغلبية السكان .

- ارتفاع عدد السكان وتحول أغلبيتهم إلى حضريين وتمركزهم في المدن .

- شدة حرارة المناخ في الجنوب، وصعوبة المسالك ونقص الغطاء النباتي بسبب الحرائق .

- نقص التنمية والدعم الفلاحي في مناطق الهضاب العليا والتل والجنوب .

- عدم الإهتمام بالصناعة الوطنية .

- العزوف عن العمل في الفلاحة في بعض المناطق وتقلص المساحات الزراعية.

- ندرة مصادر المياه في بعض الأقاليم وتضاؤل الثروة الحيوانية والنباتية .

- تمركز المشاريع الصناعية بالمدن الكبرى مما أدى إلى النزوح الريفي المتواصل .

كيف نحمي التراث في إطار الإقليم (مقترحات):

- صيانة وتثمين المواقع التراثية وانتاج العديد من نماذج هذا الموروث، بأسلوب تراثي تقليدي يتم تسويقه في الأسواق المحلية والوطنية إضافة إلى تشغيل العديد من أفراد المجتمعات المحلية الأمر الذي يساهم في الحد من البطالة المتزايدة نتيجة التطور التكنولوجي، ودخول العولمة إلى كل مناحي الحياة .

- توعية الطلبة منذ مراحل التعليم الأولى، والإكثار من الرحلات المدرسية إلى المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف والمحميات .

-إبرازالطرز المعمارية والهوية الثقافية في التل والسهوب والسواحل والصحراء .

- الصيانة والترميم بالنسبة للآثار المنقولة أوغير المنقولة .

- دور التوعية والإعلام في حماية الممتلكات الثقافية، وما الإنتهاكات التي تتعرض لها المواقع الأثرية من قبل بعض المواطنين بدافع البحث عن الكنوز أو العبث المقصود وغير المقصود إلاّ تأكيد على إفتقار هؤلاء المواطنين إلى حس المسؤولية والحس الوطني، وعدم

تقديرهم للقيمة الكبيرة لهذا الموروث الثقافي .

-جمع وتوثيق التراث الثقافي المادي وغير المادي.

- جرد التراث الأثري والفني من أجل الخريطة الأثرية من جهة، والخرائط الوطنية للمخطوطات والصناعات التقليدية والأعياد المحلية والرياضة الشعبية من جهة ثانية لأن هذه الفنون والمهارات والمكتسبات قضى عليها الفقر المفروض، والنزوح المستمر نحو المدن، وأدوات التواصل والإتصال الحديثة .

- إنشاء نواة للمتاحف لكل مستوى في المؤسسات التعليمية .

- دعم المتاحف الموجودة في مختلف مناطق الوطن بهدف جمع وحفظ وتوثيق وصيانة التراث، وإنشاء متاحف تراثية جديدة تحتوي على مقتنيات مادية وكل ما يتعلق بالتراث غير المادي، بحيث يتم عرضها بأسلوب علمي وجذاب.

- اقتباس الرموز الزخرفية من تراثنا وتطبيقها على مختلف المواد كاللباس فنحن نرى رموزا غريبة على لباس أفراد مجتمعنا، وصناعة الالبسة والأزياء الشعبيةالخاصة بكل فضاء إقليمي.

- عمل قاعدة بيانات تتعلق بالتراث الثقافي الوطني والإقليمي ونشرها عبر شبكة الإنترنت العالمية ووسائل النشر المختلفة.

- صيانة ودعم الحرف والصناعات التقليدية وتعليمها، وإنشاء مراكز حرفية تقليدية جديدة تبرز تطور هذه الصناعات عبر الزمن بقصد المحافظة عليها وإحيائها وإستمرارها للأجيال المستقبلية.

- عمل أطلس إثنوغرافي للأقاليم المختلفة .

- تخصيص جوائز مادية وغير مادية لتشجيع الباحثين والدارسين المهتمين في الكتابة والبحث في هذا المجال .

- تخصيص برامج تراثية في الإذاعات المحلية ووسائل الإعلام الأخرى لنشر الوعي والإهتمام بالتراث الثقافي لدى المواطنين على إختلاف شرائحهم .
- إصدار قوانين وتعليمات تتعلق بإلزام الشركات والأفراد والمؤسسات الحكومية إستخدام طراز معماري لكل إقليم عند طلبهم الحصول على تراخيص البناء.

- تشجيع كل ولاية أوقرية أو بلدية على إبراز كل مالديها من آثار مادية وموروث شعبي، ومبدأ وحدة التراث لا يعني إغفال تنوع ألوانه، وقد يكون الملمح التراثي لقرية ما بسيطا في معيار أهل المدينة ولكنه بالنسبة لسكان أهل القرية هو تراث عظيم وهام.
- إجراء اللقاءات والمقابلات مع كبار السن والمقابلات الميدانية والشخصية والتسجيلات الصوتية والصور وغيرها من أساليب التوثيق العلمية المعروفة بهدف حفظها وإطلاع الأجيال الحالية والقادمة عليها.

- إعادة إحياء الأماكن التراثية والثقافية مثل : القصبات - الأسواق الشعبية - الساحات المكشوفة - المساجد القصور-الأضرحة والمقامات الدينية- المراكز الفنية - البيوت القديمة.

- ففي عصر العولمة تبقى الآثار والتراث العنصر الرئيسي للتطور المحلي، فإذا كانت الممارسات التجارية ستتحول، فالتراث والأثار لا يمكن إخضاعه لهذه الأخيرة فهو يؤدي حتما إلى تطور وتنمية مستدامة، إذا ما استغل ووظف وأعيدت هيكلته بأسلوب علمي .

- إشراك جميع فعاليات المجتمع المدني للحفاظ على التراث سواء المادي أو اللامادي .

- ضبط كيفيات وإجراءات التصنيف والجرد لإستكمال بطاقة التعريف بالتراث المادي وغير المادي .

خاتمة :

إن العناية والإهتمام بالتراث المادي وغير المادي ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 هدفه الإستثمارفي البعد الفضائي (المساحي) ضمن إعادة الصورة للإقليم الجزائري، من أجل تحقيق التنمية المتكافئة والمستدامة في كل مناطق الوطن في إطار الادارة والتخطيط الإستيراتيجي، ويقوم هذا المخطط على ثلاثة متطلبات للتكيف الإقليمي، وهي : الإستجابة للإختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم، وتفعيل الجاذبية الإقليمية، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي لبلادنا وتثمينه، وثلاثة أسس لتهيئة الإقليم، وهي الرهان الديمغرافي، والرهان الإقتصادي، والرهان الإيكولوجي، ويستلزم بالنسبة على الجزائر مستقبلا الإستمرار في توفير الشروط الملائمة من أجل المزيد من التنويع الإقتصادي الوطني، وتوزيع أفضل للأنشطة والسكان من أجل تدارك النقائص والإختلالات عبر الإقليم الوطني المشكل من تسع (09) فضاءات للبرمجة الإقليمية، فكل المحاولات التي سبقت هذا المخطط لم تكن واقعية وعانت من غياب دور السلطة والأموال والتصورات .

ومع تطور التكنولوجيات الحديثة بين ثقافات العالم المختلفة بدت تحديات كبيرة على التراث الثقافي ولم يعد التراث الجزائري بمنأى عن الأخطار وتحديات العولمة، وأصبح من الضروري إعادة صياغة المكان والزمان وربطه بذهنية السكان، والمجتمع المحلي، والسياحة التراثية والبئية .

كما بدأ تطبيق هذا المخطط تدريجيا، حيث تم فتح ورشات كبرى عبر مجمل التراب الوطني (الطريق السيارشرق-غرب، إنشاء سدود كبيرة، تحويلات كبرى للمياه فيما بين الأقاليم، تعميم السكن، تطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال، والتربية والتكوين والصحة، وبناء الجامعات ...)، والهدف ليس في إعادة التوزيع بل أيضا في الحث والدفع والتوجيه، وخلق الثروات قصد تقوية وتعزيز الجزائر برمتها فالتراث هو الذي يمنح للإقليم هويته، ومنه الإقليم يعطي للتراث امتداده وتأثيره، بما أنه جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية .

هوامش البحث:

- (ابن منظور) أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، «مادة ورث» ،ج06، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص 4808-4809 .

- القرآن الكريم، سورة الفجر، الآية 19

- القرآن الكريم، سورة النمل، الآية 16.

- (ابن كثير)أبوالفدا عماد الدين بن إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، ج3، ضبط وإخراج محمود عبدالكريم، دار القلم العربي، 2004، ص365.

- (خلاصي) علي« تطوير الحماية والإستثمار المناسب في المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في الجزائر»، ضمن أعمال المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري (14-15 مارس 2002)، ج1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2003، ص223-224.

- (فكار) رشدي، علم الإجتماع وعلم النفس والأنثربولوجياالإجتماعية، معجم موسوعي عالمي، (فرنسي -انجليزي -عربي)، مجلد 1: مصطلحات، دار النشر العالمية، جتنيز، باريس، 1980، ص 60.

- (فضلاء) محمد الطاهر، « التراث الثقافي يحمي المقومات » في مجلة التراث، مجلة تاريخية أثرية، العدد 06، ديسمبر 1993، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، ص90-92.

- لمام) مريم، «الموروث الثقافي في صناعة الهوية»، ضمن كتاب التراث الثقافي، مديرية الثقافة لولاية الوادي، ماي 2010، ص 155.

- قانون رقم 04/98 المؤرخ في 15 جوان 1998، الصادر بالجريدة الرسمية الجزائريةبتاريخ 1998/06/17، رقم 44 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، المادة 02، ص 04.

- (مطروح) أم الخير، «الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري الصامد » ضمن كتاب أبحاث، العدد 02، تاريخ وتراث منطقة الونشريس، منشورات دار الثقافة لولاية تسمسيلت، 2013، ص 102.

- قانون رقم 04/98، الخاص بحماية التراث الثقافي ،المادة 8، ص 05.

- (مطروح) أم الخير ،المرجع السابق، ص 103.
- (خلاصي) علي، «حماية سلم القيم بحماية الثروة التراثية والموروث الثقافي »، ضمن أعمال الملتقى التقييمي السادس للبحث الأثري والدراسات التاريخية المنعقد بولاية عين تموشنت، 1998، ص 45.
- قانون رقم 04/98، الخاص بحماية التراث الثقافي ،المادة 67، ص13.
- (ابراهيم) محمد عبد العال، «المحافظة على التراث مطلب قومي وحضاري» في: المجلة المعمارية العلمية، العدد04، كلية الهندسة المعمارية، جامعة بيروت، 1988، ص 25.
- (مطروح) أم الخير، «علاقة الآثار بالتنمية المستدامة في الجزائر » في مجلة دراسات تراثية، العدد 4، مخبر البناءالحضاري للمغرب الأوسط (جامعة الجزائر 2)، 2010، ص376.
- (خلاصي) علي، المرجع السابق، ص 41.
- (مطروح) أم الخير، المرجع السابق، ص 379
- المرجع نفسه، ص 391.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، والمنشورة بتاريخ 2003/02/19، ص05.
- (مطوري)أسماء، «التنمية المستديمة في الجزائر»، ضمن كتاب الثقافة البيئية .. الوعي الغائب، دار الثقافة، الوادي، 2008، ص189.
- (مطروح) أم الخير، المرجع السابق، ص381.
- المرجع نفسه، ص 388.
- (فكار) رشدي، المرجع السابق، ص216.
- موقع الأنترنيت: إقليم www.ar.wikipedia.org/wiki/
- قانون رقم 10-02 المؤرخ في2010/06/29 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ،الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية رقم 61 بتاريخ 2010/10/21، ص 09.
- موقع الانترنيت :www.portail.cder.dz/ar/spip.php?article1384
- قانون رقم 10-02 المؤرخ في2010/06/29، المرجع السابق، ص 09.
- قانون رقم 10-02 ،المرجع السابق، ص 16.
- المرجع نفسه، ص 05 .
- قانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص 122.
- المرجع نفسه، ص 05.
- قانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص06
- قانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص 16، 58.
- المرجع نفسه، ص 102، 112.
- المرجع نفسه، ص 118.
- قانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، العدد 77، المنشور بالجريدة الرسمية الجزئرية في 2001/12/15، ص20.
- المرجع نفسه، ص 21.
- المرجع نفسه، ص 22.